مجلة الشهاب • المجلد: 08، العدد: 03 (2022م) • ص ص 431 – 450
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

منهج النقد الفقهي عند ابن العربي وأثره في خدمة المذهب المالكي من خلال كتابه: «القبس» ـ أسس منهجية ونماذج تطبيقية ـ

The Jurisprudential Criticism of Ibn al-Arabi and its Impact on the Service of the Maliki School of Thought through his Book: "Al-Qabas", Methodological Foundations and Applied Models

د/ عبد الحليم بن عبد الله القبـي *

كلية الشريعة – فاس (المغرب)

abdelhalim87qobbi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/23 | تاريخ القبول: 2022/10/24 | تاريخ النشر: 2022/11/12

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص: بذل الفقيه أبو بكر بن العربي في كتابه القبس جهودا كبيرة في نقد الفقه المالكي، بهدف خدمته وإحيائه والتأصيل له، وتنقيته من المدخول وتنقيحه من الآراء الشاذة والروايات الضعيفة، بعد أن ساد في عصره التقليد والتعصب المذهبي. ولما كان إبرازُ معالم منهج هذا الفقيه في النقد الفقهي، وبيانُ أثره داخل المذهب له أهمية كبيرة في الإسهام في ضبط قواعد النقد البناء، والتحرر من التقليد الأعمى، وإثراء المذهب وخدمته تأصيلا وتفريعا، ارتأيت البحث في الموضوع، حيث قمت من خلاله بالكشف عن سمات منهج ابن العربي في النقد الفقهي وأسسه، وتفسير الروافد والدوافع التي أثمرت عقليه النقدية، إضافة إلى إبراز جهوده في النقد الفقهي من خلال كتاب القبس ومدى أثرها في خدمة المذهب المالكي.

وقد خلصت هذه الدراسة في نهايتها إلى مجموعة من النتائج منها: مدى أهمية عقلية ابن العربي النقدية في خدمة المذهب المالكي تجديدا واجتهادا، كنصرته وإبراز صحة مسائله، وتصحيح رواياته..

الكلمات المفتاحية: ابن العربي، النقد الفقهي، المذهب المالكي، كتاب القبس.

Abstract: In his book Al-Qabas, the jurist Abu Bakr bin Al-Arabi made great efforts in criticizing the Maliki jurisprudence, with the aim of serving it, reviving it and rooting for it, purifying it from the income and refining it from abnormal opinions and weak narrations, after tradition and sectarian fanaticism prevailed in his time. Since highlighting the features of this jurist's approach to jurisprudential criticism, and explaining its impact within the school of thought (madhhab), is of great importance in contributing to controlling the rules of constructive criticism, liberation from blind imitation, enriching the sect and serving it as rooting and reprimanding, I decided to research the subject, through which I revealed the features of the approach of Ibn al-Arabi in jurisprudential criticism and its foundations, and the interpretation of the tributaries and motives that resulted in the critical mentality, in

* المؤلف المراسل.

addition to highlighting his efforts in jurisprudential criticism through the book of al-Qabas and the extent of its impact in serving the Maliki school of thought. This study concluded with a set of results, including: the importance of Ibn al-Arabi's critical mentality in serving the Maliki school of thought in renewal and diligence, such as supporting it, highlighting the validity of its questions, and correcting its narrations.

Keywords: Ibn al-Arabi; Fiqh criticism; the Maliki school of thought; al-Qabas book.

1. مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد؛

فقد بذل علماء الغرب الإسلامي على مر العصور جهودا علمية كبيرة في إثراء المعرفة الشرعية وبنائها عامة، وخدمة المذهب المالكي خاصة.

ومن أبرز هؤلاء العلماء ممن كان لهم الباع الطويل في ذلك الإمامُ أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي الأندلسي، دفين فاس، من أهل القرن السادس الهجري، الفقيه القاضي الرحالة من ذوي الاختيارات والتحقيق في المذهب، كرس حياته لخدمة العلم والإنتاج المعرفي، وقدم إبداعات واجتهادات وجهودا جبارة في مجالات معرفية متنوعة، كالفقه والأصول والحديث والتفسير والتاريخ...، ومن تجليات هذه الجهود العلمية حملُه لواء النقد والتحقيق والتقويم والتصحيح، بهدف خدمة المذهب وإحيائه والتأصيل له، وتنقيته من المدخول وتنقيحه من الآراء الشاذة والروايات الضعيفة، بعد أن ساد في عصره التقليد والتعصب المذهبي والاقتصار على الأقوال واختصار مسائل وفروع المذهب.

وقد استند رحمه الله في هذا العمل النقدي إلى أسس وقواعد منهجية جليلة، واتسم منهجه في ذلك بسمات وخصائص ميزته عن باقي فقهاء عصره، تجعل الباحث يتساءل عن الأسباب والدوافع التي أثمرت هذه العقلية النقدية.

ولما كان إبرازُ معالم منهج الإمام أبي بكر بن العربي في النقد الفقهي، وبيانُ أثره داخل المذهب له أهمية كبيرة في الإسهام في ضبط قواعد النقد البناء، والتحرر من التقليد الأعمى، والتعصب المذهبي والتخفيف من النزاع، والتقليل من الخلاف، والتقريب بين المذاهب، وإثراء المذهب المالكي وخدمته تأصيلا وتفريعا، إضافة إلى تنميةِ الملكة الفقهية لدى الباحثين، وتقريبهم من جهود هذا العلم في خدمة المعرفة الشرعية وأنساقها النظرية بالغرب الإسلامي، ارتأيت البحث في الموضوع المعنون أعلاه، منطلقا من مشكلة تتمثل في التساؤلات الآتية:

أين تتجلى جهود ابن العربي في النقد الفقهي من خلال كتابه القبس؟ وما هي سمات منهجه في ذلك؟ وإلى أي حد أسهم رحمه الله في خدمة المذهب المالكي من خلال هذه الجهود النقدية؟ وكيف تكونت عقليته النقدية في عصر سار فيه تقليد المذاهب والتعصب لها؟

وبناء على هذه المشكلة، سيسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- إبراز جهود ابن العربي في النقد الفقهي من خلال كتاب القبس.
- الكشف عن سمات منهج ابن العربي في النقد الفقهي وأسسه.
- تفسير الروافد والدوافع التي أثمرت عقلية ابن العربي النقدية.
- إيضاح مدى أثر منهج ابن العربي النقدي في خدمة المذهب المالكي.

وتحقيقا للأهداف السابقة في إنجاز هذا البحث اعتمدت المنهجَ الاستقرائي والتحليلي، وذلك باستقراء وتتبع تجليات النقد الفقهي لدى ابن العربي من خلال كتابه القبس وتصنيفها وترتيبها، ثم مناقشة ذلك تفسيرا وتعليقا، تحليلا واستنتاجا، بهدف إبراز مجالات هذا النقد واستخلاص أسسه وسماته، وروافده المثمرة له، وأثر هذا النقد في خدمة المذهب المالكي تأصيلا وتفريعا.

وتطبيقا لهذا المنهج، اعتمدت خطةً بحثيةً، تتكون مما يلي:

- تمهيد: التعريف بمصطلحات العنوان.
- المبحث الأول: أسس النقد الفقهي عند ابن العربي وسماته المنهجية من خلال كتابه القبس.
- المبحث الثاني: أثر النقد الفقهي لدى ابن العربي في خدمة المذهب المالكي من خلال كتابه القبس.
- المبحث الثالث: روافد النقد الفقهي عند ابن العربي.

❖ الدراسات السابقة في الموضوع:

من خلال البحث والتتبع، وجدت هناك دراسات لها علاقة بموضوع النقد الفقهي لدى ابن العربي من خلال كتابه القبس، لكن تختلف معه منهجا وموضوعا، وهي كالآتي:

- المنهج الاستدلالي عند أبي بكر بن العربي من خلال كتابه القبس، للباحث محمد لخضر بن ناصر، وهي رسالة ماجستير سنة 2010م بجامعة باتنة، وقد تطرق فيه الباحث إلى السمات العامة والخاصة لمنهج ابن العربي الاستدلالي، ومصادر الاستدلال التي اعتمدها، ولم يعقد الباحث مطلبا أو فقرة للحديث عن منهج ابن العربي النقدي بالرغم من كون النقد سمة أساسية ودعامة مركزية في النقد الفقهي.

- ما خالف فيه ابن العربي مشهور المالكية – أحكام الطهارة أنموذجا، للباحث الجموعي هاني، وهي رسالة ماستر نوقشت سنة 2017م بمعهد العلوم الإسلامية بجامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، وقد استقرأ فيه الباحث المسائل التي خالف فيها ابن العربي مشهور المذهب المالكي وقام بدراستها، ولم يتناول الجانب المتعلق بالنقد وأسسه.

- النزعة النقدية عند ابن العربي وأثرها في حكم تخريج الفروع على الفروع عند المالكية، لمحمد حاج عيسى ومحمدي صدام، وهو مقال بمجلة العلوم الإنسانية – المركز الجامعي – الجزائر – ع5، 2018م، وقد ركز فيه الباحث على إبراز رأي ابن العربي في تخريج الفروع على الفروع، ولم يتناول البتة منهج ابن العربي النقدي.

- الاختيارات الفقهية للإمام أبي بكر بن العربي من خلال كتابه القبس – باب الحج أنموذجا – للطالبة

طوايبية صبرينة، وهي رسالة ماستر، بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2020م، وقد قامت الباحثة فيه باستقراء اختيارات ابن العربي الفقهية في باب الحج، ولم تركز على الجانب النقدي لابن العربي.

2. تمهيد: التعريف بمصطلحات العنوان

تضمن عنوان البحث ثلاثة مصطلحات أساسية، وهي: النقد الفقهي، وابن العربي، وكتابه القبس، لكن ما دام أن ابن العربي علَم مشهور ومعروف، فإني سأكتفي بتعريف مصطلحي النقد الفقهي، وكتاب القبس.

1.2. التعريف بالنقد الفقهي:

يُستعمل مصطلح النقد في اللغة على عدة معان، أهمها تفحص الشيء والنظر إليه، والكشف عنه وإظهاره وإبرازه، وتمييز الجيد من الرديء[1]، وفي الاصطلاح عرفه العلماء والباحثون بتعريفات متعددة، أهمها أنه: "عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب، في موضوع علمي معين، بعد دراسته وفحصه، يستند فيه الباحث إلى الأصول والثوابت العلمية المقررة في مجال العلم الذي ينتمي إليه هذا الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بذلك الموضوع"[2].

أما النقد الفقهي فهو مصطلح معاصر لا يوجد له تعريف في المصادر الفقهية القديمة التي عنيت بالحدود والتعريفات، وإنما شاع بدلَه مصطلحُ الجدل والمناظرة والاختلاف، لذا توجه مجموعة من الباحثين المعاصرين إلى وضع تعريفات له، وإن كانت أغلبها لا تسلم من نقد واعتراض، لعدم قصد أصحابها تعريفه بالوضع الحدي المعهود، أو بسبب نظرهم إلى جانب يتناوله المصطلح دون جانب آخر، ومن أشهر هذه التعريفات أنه تلك: "العملية البحثية التي تروم تحرير مسائل المذهب، سواء من حيث الرواياتُ والأقوال، أو من حيث توجيهها والتخريج عليها؛ بتمييز أصحها وأقواها من ضعيفها ومرجوحها، وذلك باعتماد طرق معلومة ومصطلحات مخصوصة"[3]، أو هو: "عملية دراسة وتقويم الإنتاج الفقهي لمذهب من المذاهب الفقهية" [4].

وبالنظر في تعريف الباحثين لمصطلح النقد الفقهي مفردا ومركبا مع ربطه بالمفهوم اللغوي، يظهر أنه عملية فصح وتمحيص للتراث الفقهي من جميع جوانبه، بهدف الكشف عن العيوب والنقائص والاختلالات الواردة فيه لتصحيحها وتقويمها، وإظهار الصحيح منه، بناء على القواعد المنتمية لذلك العلم، ومن ثم فعملية النقد الفقهي تتوجه إلى أي نتاج بشري في مجال الاجتهاد الفقهي يعتريه النقص والخلل، خلافا للنظرة الغربية النقدية التي تخضع كل شيء للنقد وتلغي كل القطعيات المجمع عليها.

2.2 التعريف بكتاب القبس:

اسم الكتاب هو: (القبس في شرح موطأ مالك بن أنس)، وقد ذكر ابن العربي هذا الاسم داخل الكتاب مرارا[5]، وذكره في بعض مؤلفاته كأحكام القرآن[6]، والمسالك[7]، ونسبه له من ترجم له[8]، ويُعدّ من أهم شروح الموطّأ؛ فقد أبان فيه ابن العربي عن علم مالك ومكانته ومكانة كتابه الموطّأ، فهو على صغر حجمه يحوي علما جما ونكتا عجيبة، لم يسبقه إليها أحد، فهو – كما يقول رحمه الله –: "وآخر كتابٍ قيّد فيه علوم جليلة

وفوائد خطيرة" [9].

وأصل الكتاب عبارة عن أمالي، أملاها ابن العربي في سنة (532 هـ) بقرطبة عندما كان مقيماً بها في فترة اعتزاله للقضاء وتركه لبلده أشبيلية[10]، وقد جعل إملاءه هذا قبسا من موطأ الإمام مالك، فلم يقم بشرح جميع أحاديث الموطأ، وإنما ترك بعض الأبواب التي لم تخدم غرضه أو التي أغنى شرح غيرها عن شرحها، وكذلك قدم وأخر في أبواب كتب الموطأ، وأحيانا يدمج أكثر من باب داخل باب واحد، وأحيانا أخرى يزيد تراجم لأبواب غير موجودة في الموطأ[11]، وطريقته في ترتيبه أنه يذكر الباب الذي ترجم به مالك، ثم بعد ذلك يقول حديث فلان، ومنهجه عموما أن لا يكرر المسائل التي تكلم عليها قبل بل يحيل عليها في كتبه الأخرى[12].

وجملة، "فالقَبَس عبارة عن- لمحات دالَّة على المُراد، جعلهُ مؤلِّفُه إملاءً على أبواب "الموطَّأ"، وجمعًا لما فيها من الأحاديث والآثار، فهو لم يُعنَ بشرح كلّ الأحاديث والآثار وأقوال مالك الواردة في "الموطَّأ"؛ بل كان - رحمه الله - يأتي إلى الباب الَّذي تعددَّت فيه الرِّوايات، فإذا كان المآل فيها واحدًا، شرحَ منها حديثا واحدًا، وكأنَّه بذلك شرح جميع الباب، فهو أشبه بالتفسير الموضوعي للموطأ"[13].

3. المبحث الأول: أسس النقد الفقهي عند ابن العربي وسماته المنهجية

3. 1. المطلب الأول: أسس منهج النقد الفقهي عند ابن العربي:

من خلال القراءة الاستكشافية لكتاب القبس، والتأمل في النماذج النقدية التي قام بها ابن العربي، نجد أن منهجه النقدي لم يكن مبنيا على انطباعات شخصية ولا ميولات ذاتية، بل بني على أسس منهجية وأدلة فقهية، يمكن إجمالها في الآتي:

3. 1. 1. النقد بناء على الأدلة الشرعية الصحيحة:

استند ابن العربي في نقده للأقوال وتنقيحها والاحتجاج لصحيحها ورد ضعيفها إلى الأدلة الشرعية المشهورة عند المالكية، من كتاب وسنة وإجماع وقياس وعمل أهل المدينة وسد الذرائع والعرف والاستصحاب والاستحسان، وأقوال الصحابة...، ونظرا لكون هذه الورقة العلمية لا تسع التمثيل لكل هذه الأدلة، فإن سأقتصر على الأمثلة الثلاثة الآتية:

- النقد بظاهر القرآن:

يعد القرآن المقام الأعلى والأساس الأول التي يستند إليه المنهج النقد الفقهي في عمومه عند الأئمة والفقهاء، فكلما خالفت الأقوال الفقهية والروايات المذهبية نص القرآن أو ظاهره إلا وضُعفت تلك الأقوال وردت، وابن العربي ليس بمنأى عن هذا المنهج العام، بل استند إلى القرآن الكريم في عمله النقدي لكثير من الأقوال والمسائل الفقهية، ومن أمثلة ذلك قوله في مسألة تعميم مسح الرأس في الوضوء: "اختلف العلماء في تقدير مسحه على أحد عشر قولاً: ثلاثة لأبي حنيفة، وقولان للشافعي، وستة أقوال لعلمائنا، والصحيح منها واحد وهو وجوب تعميمه، لأن الله، عز وجل، لما قال: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ (المائدة: 6) فوجب غسل الجميع بظاهر القرآن، لذلك قال وأمسحوا برؤوسكم فوجب مسح جميع الرأس

بظاهر القرآن أيضا"[14].

فبنى رده رحمه الله للأقوال الفقهية في المسألة وتصحيحه للقول القائل بتعميم المسح على ظاهر الآية الكريمة.

ـ النقد بناء على صحيح السنة:

انتقد ابن العربي كثيرا من الروايات المذهبية، أو أقوال المذاهب الأخرى لمخالفتها للسنة والآثار الصحيحة، وهو منهج مطرد عند ابن العربي في كتابه القبس، فكلما ترجح من خلال بحثه ونظره النقدي أن القول يخالف الأثر قام بنقد القول الفقهي المخالف للحديث ورجح خلافه، ومن أمثلة ذلك نقده الآراء القائلة بالمسح في التيمم إلى المرفقين، حيث قال: "فطائفة أفرطت فمسحت أيديها إلى الآباط، وقد روي ذلك في الحديث ولم يصح، وطائفة فرطت فمسحت إلى الكوعين، وطائفة توسّطت فمسحت إلى المرافق...، وفي الحديث: (إِنَّ الْتَّيَمُّمَ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْذِّرَاعَيْنِ)، وصريح الصحيح أنه ضربة للوجه والكفين، بيّن ذلك النبي – صلى الله عليه وسلم –، للخلق وعلمه للأمة فليس لأحد في ذلك رأي"[15].

ـ النقد بناء على عمل أهل المدينة:

ومن أمثلة ذلك نقده القول بتربيع التكبير في الأذان وتكرار الإقامة في الإقامة، حيث قال: "ومال جماعة من العلماء إلى تربيع التكبير، وخذوا أخذ الله تعالى بكم ذات اليمين ما مهدناه لكم أصلاً فيما تقدم من أن عمل أهل المدينة فيما طريقه النقل أصل لا يزعزع، وقد نقلت الآذان تسع عشرة كلمة نقلاً متواتراً، فترجح على غيره، وكذلك نقلت الإقامة فرادى حتى الإقامة منها، فكان هذا النقل المتواتر مرجحاً على الحديث الصحيح"[16].

3. 1. 2. النقد بناء على القواعد الأصولية والفقهية:

ـ النقد بناء على القواعد الأصولية:

يعد ابن العربي من أهل الأصول النقاد الذي تتلمذوا على يد كل من الإمام الغزالي والشاشي القفال، ولذا وظف نظره الأصولي في النقد، ومن ذلك قوله في مسألة مدى لزوم عقد الحرية في تدبير العبد: "وفي الصحيح عن جابرٍ أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم –: (باع مدبرًا)، فقال الشافعي: هذا عتق إلى أجل... لا يقضي بلزوم العتق على السيد...، ونظر علماؤنا إلى أنه عقد ألزمه نفسه في رقبة العبد يتعلق بالحرية...، وأما حديث جابر فلَا حجة فيهِ لأنها حكايته حالٍ وقضية عين، وقضايا الأعيان وحكَايات الأحوال لا يستدل بها على العموم، لأنها لا تقتضي ذلك لفظًا ولا معنىً، وقد بيناه في مسائل الأصول، فيحتمل أن يكون باعه عليه السلام في دينٍ سبق التدبير، وكذلك نقول. ويحتمل أن يكون باعه إذا كانت أم الولد تباع على ما روى جابر ثم نسخ ذلك، وبالجملة، فلا يحتج بمحتملٍ"[17].

وَرَدُّ ابن العربي الاستدلال بدلالة الحديث على مسألة معينة بكونها قضية عين منهجٌ سار عليه في كثير من المسائل الفقهية، منها مسألة ترك الوضوء مما مست النار[18]، ومسألة الصوم برؤية عدل واحد[19].

ومن المسائل التي بناها على القواعد الأصولية أيضا، قوله في مسألة البناء في الصلاة عند الرعاف:

"قال مالك رضي الله عنه: البناء في الرعاف، وهي مسألة معضلة ليس في المذهب أشكل منها، وردها عامة الفقهاء إلا أبو حنيفة، فإنه قال يبنى فيها، وفي الحدث كله، ووقع مثل مذهب أبي حنيفة لأشهب...، وليس للعلماء بناء متعلق قوي في البناء في الرعاف إلا حديث ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، ويبنى على أصل من أصول الفقه وهو أن الصاحب إذا أفتى بخلاف القياس هل يكون أصلاً يرجع إليه أم لا؟"[20].

ـ النقد بناء على القواعد الفقهية:

وظف ابن العربي مجموعةً من القواعد الفقهية في الرد على المخالفين ونقد آرائهم، ومن ذلك قوله في مسألة تتعلق بوقت وجوب الوضوء: "وسمعت الشَّاشي، بمدينة السلام، يقول: إن الوضوء واجب عليه في وقت غير معين متى فعله أجزأه، وهذا ضعيف؛ لأنه لا يصح وجوب الفرع مع عدم وجوب الأصل، ولا وجوب الشرط مع عدم وجوب المشروط"[21].

ومن ذلك أيضا قوله في مسألة عدد المصلين الذين تنعقد بهم الجمعة: "يجب إتمام الجمعة باثني عشر رجلًا ولكنها لا تنعقد إلا بأكثر منهم، رواه أشهب وغيره. والصحيح أن كل ما جاز إتمامها به كان انعقادها عليه، كما أنه لا إشكال في ضعف قول من قال إن الجمعة تنعقد باثنين"[22].

3. 1. 3. النقد بناء على النظر المقاصدي والتعليل المصلحي:

يعد ابن العربي فقيه مصلحة ومقاصد، ينظر إلى علل الأحكام ومقاصدها، ويبني عليها اجتهاداته وترجيحاته ونقوده وتصحيحاته، ومن أمثلة هذا النظر قولُه في مسألة الوضوء بماء ثمود وماء بئر صالح: "كما نهى النبيُّ – صلى الله عليه وسلم – عن الوضوء بماء ثمود وحضّ على الوضوء بماء بئر صالح التي كانت تردها الناقة، هذا ضعيف، فإنه لو كان ماء سخط وماء عذاب لما أذن النبيُّ – صلى الله عليه وسلم –، في ركوبه فكيف بأن يمدح راكبه وكيف لا يتوضأ به وهو منزل من السماء مخرج بالقدرة إلى التهيؤ للمنفعة وليس فيه أكثر مما أنه لا يصلح للشرب وذلك لا يمنع من جواز الوضوء كالماء الأجاج"[23].

ومن ذلك أيضا قوله في طلاق المريض: "هذه المسألة من المصالح التي انفرد بها مالك، دون سائر العلماء، فإنه رد طلاق المريض عليه تهمة له في أن يكون قصد الفرار من الميراث، وخالفه سائر الفقهاء والحق له؛ لأن المصلحة أصل وقطع الحقوق لا يمكن منها بالظنون"[24].

2.3. المطلب الثاني: سمات منهج النقد الفقهي لدى ابن العربي:

تميز منهج النقد لدى ابن العربي من خلال كتابه القبس بمجموعة من السمات والخصائص، أهمها ما يلي:

3. 2. 1. الإنصاف والموضوعية والتزام الحق والتحرر من التعصب والتقليد المذهبي:

الناظر في كتاب القبس يجد أن ابن العربي كان يتصف في عمله النقدي بالموضوعية والإنصاف واتباع الحق ولو كان مخالفا للمذهب، والتحرر من التقليد، لذا نجده في كثير من الأحيان يذيل اجتهاده بقوله: (والحق أحق أن يتبع)[25].

ونتيجة لهذه الخاصة نجده يرجح الضعيف في المذهب، بل قد يخالف المذهب في المسألة، وستأتي

أمثلة في المبحث الثاني تدل على ذلك، وأكتفي هنا بمسألة اختلف فيها رأي مالك مع غيره، وهي هل كان النبي صلى الله عليه وسلم، مفرداً أو متمتعاً أو قارناً؛ حيث رد ابن العربي على مالك والشافعي اللذين قالا أنه كان منفردا، قائلا: "وأما المعاني التي تعلق بها مالك، رضي الله عنه، والشافعي، ففعل النبي، – صلى الله عليه وسلم –، يسقطها وقد كان قارناً فوجب امتثال فعله وإسقاط الاعتراضات عليه والحق أحق أن يتبع"[26].

3.2.2. **الجرأة وإخضاع جميع أقوال الأئمة والفقهاء للنقد**:

لم يقتصر منهج النقد لدى ابن العربي على نقد أقوال المذهب ومروياتهم، وإنما شمل كل الأقوال الفقهية الخلافية، بغض النظر عن مكانة قائلها من الفقهاء والأئمة، فقد تعقب أقوال الأئمة الأربعة وقام بنقدهم والرد عليهم دون استثناء، ومن ذلك قوله عن أحمد بن حنبل في مسألة لزوم الوضوء من النوم: "لفظ الحديث، وإن كان غسل اليد فيه منوطاً بالقيام من النوم فإنه محمول على المقصود به من جولان اليد في البدن، وتصرفها في الأغراض المستكرَهة والمستقذَرة...، وأعجب لأحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى، مع سعة علمه، يقول: إن هذا مخصوص بنوم الليل، والقول الذي ورد على نوم الليل هو آية الوضوء، فأما الحديث المتقدم فهو مطلق"[27].

كما انتقد رحمه الله الإمامَ أبا حنفية والشافعي في مسائل كثيرة، منها قوله في مسألة لزوم الظهار: "فإن شبَّه أهله بعضو من أعضاء أمه فجمهور العلماء أنه يلزمه، وقال أبو حنيفة: إن كان العضو المشبه به مما يحل النظر إليه لم يلزم فيه ظهار، وهذا ضعيف؛ لأنه لا يحل النظر منها إلى عضو بشهوة، وهذا موقع الظهار، فإن شبَّه عضواً من امرأته بظهر أمه مثل أن يقول: يَدكِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، قال الشافعي: لا يكون ظهاراً إلا أنه ليس بظهر حقيقة ولا لفظاً، ولا يدخل الظهر تحت مطلق لفظه، وهذا ضعيف، لأنه قد وافقنا على أن الطلاق لو أضافه إلى يدها للزمه فكذلك الظهار، ولا جواب لهم عن هذا"[28].

3.2.3. **قوة الدليل والحجة في النقد**:

المتتبع لنقود ابن العربي الفقهية من خلال كتابه القبس يجدها كلها مستندة إلى الأدلة النقلية والعقلية والوجوه والتعليلات، وقد مر في المبحث السابق عرض للأصول التي اعتمدها في ذلك، وما يلفت النظر أن قواعد وأسس النقد التي اعتمدها رحمه الله في كتاب القبس ركزت كثيرا على الأدلة الشرعية النقلية والعقلية، كنص القرآن وظاهره، وصحيح السنة، والقواعد الأصولية والمقاصدية...، ولم تشمل في عمومها قواعد النقد الفقهي المشهورة داخل المذهب، مثل قواعد الترجيح بين الروايات والأقوال المذهبية، كالمشهور وما جرى به العمل...، وسبب ذلك أن عملية النقد الفقهي عند ابن العربي في القبس غير موجهة لنقد الخلاف النازل (أي روايات المذهب وأقواله)، وإنما هي وجهة لنقد الخلاف العالي، (أي نقد أقوال المذاهب وحججهم)، وهو ما يحتاج إلى أن تكون الأدلة الموظفة في هذا النقد مستمدة من طبيعة هذا الفقه.

3. 2. 4. الحدة في الرد على المخالف:

المتصفح لكتاب القبس يلحظ أنه سلك في مجادلة الخصوم والرد عليهم طريقة الرد العنيف تارة، فجاء بألفاظ لا تطاف، ومعان ليس لها مع الأدب تجاه العلماء انتظام ولا اتساق[29]، ومن ذلك قوله: "فأما مذهب الشافعي... لكنَّا سنبين قصوره إن شاء الله، وأما مذهب أبي حنيفة ففاسد"[30]، وقوله في مسألة أخرى: "وأما أبو حنيفة فهو أعجمي فلا يستنكر عليه الجهل بهذه المسألة...، والذي أوجبَ عليه هذا جهله باللغةِ[31]، وقال أيضا: "وعجباً للشافعي حيث يقول.... فذهل الشافعي"[32]، وقوله كذلك: "وهذا خطأ فاحش"[33]، وقوله: "فإنه ساقط الاعتبار"[34]، وقوله: "هذا وهم عظيم"[35] وقوله: "فهذا اعتبار فاسد"[36].

3. 2. 5. اعتماد المناظرة وقواعد الجدل:

المتتبع لمنهج ابن العربي في كتبه وخاصة كتابه القبس يستشف أن الرجل يهوى المناظرة والجدل، ويستعمله في النقد والرد على الخصوم، ومن الأساليب التي وظفها بكثرة في هذا الإطار افتراض ما يمكن أن يجيب به الخصم من أدلة وحجج، ثم إبطالها بحجة دامغة، لذا نجده يستعمل كثيرا: (فإن قيل... قلنا)[37]، (فإن قالوا... قلنا)[38].

ومن أمثلة ذلك قوله في مسألة الظهار: "وقال الشافعي وأبو حنيفة: إذا لم ينوِ لم يكن شيئاً؛ لأن الله قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَظَّهَّرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [المجادلة: 2]، فلا بد من ذكر لفظ الظهر. قلنا لهم: سبحان الله، أظاهرية في موضع النحل وأنتم رؤساء القياس؟ ولو سلكنا معكم الظاهرية فهي لنا لأن الله تعالى إن قال في ظاهر الآية ﴿ٱلَّذِينَ يَظَّهَّرُونَ﴾ فقد قال تعالى بعد ذلك: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ [المجادلة: 2]، فذكره بلفظ العام، وكيف ما دارت الحال فالمسألة لنا عليهم"[39].

ومما يؤكد أيضا اعتماد ابن العربي أسلوب الجدل والمناظرة في النقد تعقيبُه على الآراء والأقوال بمصطلحات جدلية محضة، منها: "رداً على من يقول[40]، "رداً على أهل العراق"[41]، "أنّا نقول للمخالفين لنا: أنتم قد تركتم هذا الحديث"[42]، "بل أن نخوض فيه نجادل أبا حنيفة مجادلة حاقة"[43]، "ويعترض على"[44].

4. المبحث الثاني: أثر النقد الفقهي لدى ابن العربي في خدمة المذهب المالكي

لعقلية ابن العربي النقدية تأثير كبير في خدمة المذهب المالكي، حيث حمل لواء التجديد داخل المذهب، ودعا إلى الاجتهاد ونبذ التقليد والتعصب للمذهب، والتخريج بناء على الأصول، لا على فروع المذهب، ولا يمكن من خلال هذه الورقة العلمية استقضاء آثار المنهج النقدي لابن العربي في خدمة المذهب، وإنما سأقدم نماذج من خلال كتابه القبس انضباطا للمنهج العلمي، والتزاما بعدد الصفحات المحددة ضمن شروط النشر، وفيما يلي بيان لهذه الأمثلة.

4. 1. نصرة مذهب مالك وإبراز صحة ما ذهب إليه:

إن المتصفح لكتاب القبس يجد أن ابن العربي ناصر المذهب في مجموعة من السائل والفروع وأثبت صحة أقواله، من خلال نقد الأدلة ومناقشتها وتمحيصها، ومجادلة الخصوم، ومن أمثلة ذلك قوله في مسألة تكرار المسح للرأس: "اختلف الناس في تكرار مسح الرأس فرأى مالك وأبو حنيفة أنه لا يكرر، ورأى

الشافعي تكراره، وقد مهدت ذلك في مسائل الخلاف، والمعمول عليه ههنا أن كل من روى وضوء رسولِ الله، – صلى الله عليه وسلم –، إنما نقل مسح الرأس مرة واحدة. فإن قيل قد روي عن عثمان أنه نقل مسحه ثلاثاً، قلنا: ذلك لم يصح نقله عن عثمان، قال أبو داود أحاديث عثمان الصحاح كلها أن مسح الرأس مرة واحدة"[45].

ومن ذلك قوله في شرط النية في الصيام: "وأسندته حفصة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –: (قَالَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ الْلَيْلِ)، وحمل مالك رضي الله عنه هذا الحديث على عمومه في النفل والفرض والحق معه؛ لأن القصد بالفعل إنما يكون حالة الفعل، فأما بعده فمحال أن يرجع إليه؛ لأن المستقبل لا يلحق الماضي حساً ولا حكماً"[46].

2.4. تصحيح الأقوال والروايات المذهبية غير المشهورة لقوة دليلها وتضعيف المشهور منها:

لم يكن ابن العربي من أهل التقليد الذين يبحثون على المشهور في المذهب للإفتاء به ورد الضعيف من الروايات المذهبية، وإنما أخضع جميع روايات المذهب إلى عملية النقد والتمحيص، فصحح منها ما قواه الدليل، وضعف منها ما كانت أدلته مرجوحة، ومن أمثلة تصحيح الروايات غير المشهورة قوله في مسألة الانتفاع بجلود الميتة: "ثم نظر تارة في أقل درجات الانتفاع، فقال تارة: يستعمل في الجامد لا سيّما والنفس تتقززه في المائع خاصة. وتارة قال: يستعمل في الماء وحده؛ إشارة إلى أنه مخصوص في الإباحة من أصل محرم على خلاف القياس فيقف حيث ورد به الشرع خاصة، وتارة قال: يستعمل على الإطلاق، وهذا القول وإن لم يكن مشهورًا في الرواية فإنه صحيح في الدليل؛ لأن النبي، – صلى الله عليه وسلم –، قال في الصحيح: (إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ). واستدعى الماء من شن فقيل إنها ميتة فقال: (دِبَاغُهَا طهُورُهَا) وهذا يسقط كل نظر"[47].

3.4. نقد أقوال إمام المذهب وردها لمخالفتها للأصول:

بالرغم من انتماء ابن العربي للمذهب المالكي ونصرته له في كثير من المواضيع إلا أن ذلك لم تمنعه من نقد آراء المذهب وأقوال إمامه وردها وتضعيفها لمرجوحية أدلتها، نظرا لاتصافه بالموضوعية والتحرر من التقليد، ومن أمثلة ذلك قوله في الوضوء من مس الذكر: "روي الوضوء من مس الذكر عن النبيّ – صلى الله عليه وسلم –، جماعة منهم بسرة، وهو أصح الأحاديث فيه وأعرض عنه الإمامان الجعفي والقشيري، والعجب لإمامنا، رضي الله عنه يرويه في كتابه ويدرسه مدى عمره ثم لا يقول به وتختلف فيه فتواه فتارة يضعّفه، وتارة يقوّيه وتارة يعتبر فيه الشهوة وتارة يسقطها، ونحن نقبل روايته فنقول الحديث صحيح ولا نقبل تفريعه، فنقول: ينتقض الوضوء من مسه بقصد أو بغير قصد إتباعاً لظاهر الحديث، وأخذاً بمطلق الرواية فيه، وفروعه معلومة فلا معنى للإطالة بسردها"[48].

فكلام ابن العربي في هذا الموضع واضح في نقده قول مالك وترجيح خلافه، بناء على أن العمل بالحديث الصحيح أولى من قول الإمام ولو ضعفه أو تأوله، فلا رأي لأحد مع الحديث.

4.4. إثراء المذهب بترجيحات فقهية:

يُقصد بالترجيح "بيان مزية أحد الدليلين على الآخر"[49]، ونظرا لعقلية ابن العربي النقدية ونبذه التقليد نجد هذا المسلك حاضرا بقوة في عمله النقدي داخل كتابه القبس؛ حيث أثرى المذهب بمجموعة من الترجيحات بين الأدلة والحجج، ومن ذلك ترجيحه ظاهر القرآن في القول بعموم مسح الرأس على حديث مسح الناصية، حيث قال: "فإن قيل: فقد روي: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ) قلنا: هذه حكايته حال وقضية عين وحكايات الأحوال لا تحمل على العموم ولا يحتج بها في الإطلاق، ولعل النبيَّ، – صلى الله عليه وسلم –، فعل ذلك لعذر بدليل أن كل من وصف وضوءه في جميع الأحوال ذكر عموم الرأس في الصحيح"[50].

ومن ذلك أيضا ترجيحه لعمل أهل المدينة على الآثار الواردة في مسألة صفة التكبير في صلاة العيد: "وأما التكبير في صلاة العيد قبل القراءة فاختلف فيه العلماء اختلافاً كثيرا، وليس فيه حديث صحيح يعوَّل عليه، لكن يترجح مذهب مالك، رضي الله عنه، على غيره في عدد التكبير فيه بالأصل الذي مهدناه لكم من نقل أهل المدينة للعبادات وهيئاتها"[51].

4.5. إثراؤه المذهب باختيارات فقهية:

الاختيار هو اجتهاد يؤدي إلى موافقة أو مخالفة الإمام الذي ينتمي المجتهد إلى مذهبه، وقد تكون هذه المخالفة باختيار مذهب إمام آخر أو تكون باختيار القول المخرج في المذهب على القول المنصوص، وقد تكون بتخريج القول الذي جعله الإمام مرجوحا من القولين في المسألة[52]، وهو له أهمية كبيرة في خدمة المذهب المالكي، لأنه نوع اجتهاد ومسلك تجديد ونهج للإحياء المأمور به شرعا وليس مجرد انتقاء بالذوق[53]، وهو أعلى مرتبة من الترجيح، إذ الترجيح مقدمة للاختيار، والاختيار يبنى على القول المرجح[54].

ولا يصح هذا الاختيار إلا ممن ملك ناصية الاجتهاد وأحاط بشروطه إحاطة تؤهله لذلك[55]، وابن العربي ممن تأهلوا لهذه المهمة وتوفرت فيهم شروطه؛ حيث إن عملية النقد عنده لم تكن قائمة على التضعيف والتصحيح فقط، وإنما تجاوزت ذلك لتشمل انتقاءه واختياره لمجموعة من الأقوال، ومن أمثلة ذلك قوله في صلاة الخوف: "ثم تحزب الناس فيما روي من الأخبار في صلاة الخوف، فمنهم من قال صلاة الخوف مخصوصة بالنبي، – صلى الله عليه وسلم – لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: 102]، قاله أبو يوسف. قلنا: لم يذكر قول النبي، – صلى الله عليه وسلم –، فيهم على أنه شرط إنما ذكر على أنها صفة حال...، ومنهم من قال: المعمول به من هذه الأخبار ما وافق القرآن وذلك في قوله تعالى ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: 102]، الآية إلى آخرها، وهو الذي اختاره مالك، رضي الله عنه، في رواية ابن القاسم...، وقال أحمد بن حنبل: كل ما صح عن النبي، – صلى الله عليه وسلم –، فأنت فيه بالخيار ما صليت به منه فهو جائز...، وقالت طائفة: صلاة الخوف إنما هي صلاة ضرورة فإنما تكون بحال الضرورة، ولذلك اختلفت صلاة النبي، – صلى الله عليه وسلم؛ لأنه إنما قصد الإمكان وهذا الذي أختار، وهو الذي ثبت عند النظر، لكن من أدركته ضرورة فلا يخرج عن صفة من الصفات التي رويت عن النبي، – صلى الله عليه وسلم –، إلا أن يغلب"[56].

ومن العبارات التي استعملها ابن العربي في اختياراته ما يلي: "وهو الصحيح عندي"[57]، "والذي يصح"[58]، "والأول عندي اصحّ"[59]، "وبه أقول"[60]، "وهو الحق" [61]، "وهو المشهور"[62].

4. 6. تأصيل فروع المذهب وربطها بأصولها:

من أثر منهج النقد عند ابن العربي تأصيله مسائل المذهب وفروعه وردها إلى أصولها، حيث أخضع رحمه الله فروع المذهب إلى عملية التأصيل والاستدلال، فربط المسائل بالأصول والقواعد، ثم قام بنقدها، فما كان دليلها قويا قبِله ودافع عنه وما كان ضعيفا رده، ومن ذلك قوله في مسألة التفريق بين الوضوء والغسل في حكم الترتيب فيهما: "فتبين من ذلك أن الترتيب في الوضوء مشروع، وأنه لا ترتيب في غسل الجنابة، فإن قيل فقد وصفت الصحابة غسل النبيّ، - صلى الله عليه وسلم -، من الجنابة تارة من فعله لمن رآه، وتارة من قوله لمن أفتاه، فذكروه مرتباً بتقديم الوضوء عليه وصبّ الماء على الرأس وإفاضته على الجسم فليكن ذلك بياناً للترتيب. الجواب: وهو فائدة بديعة في أصول الفقه وذلك أن النبيَّ، - صلى الله عليه وسلم -، متى فعل فعلًا بيَّن فيه مجملاً كان بيانه واجباً، ومتى كان فعله تتميما لحكم معلوم وتفصيلاً لأمر مشروع كان فعله محمولًا على الفضل"[63].

4. 7. تصحيح وجوه الاستدلال المضعفة من قبل بعض العلماء والدفاع عنها:

من أثار النقد الفقهي لدى ابن العربي البارزة في كتابه القبس تصحيحه لمجموعة من وجوه الاستدلال واحتجاجه لها ودفاعه عنها بالبرهان، ومن أمثلة ذلك إثباته حجية الاستدلال بحديث بسرة في الوضوء من مس الذكر، حيث قال: "وأعجب من هذا ما حكاه الدارقطني أيضاً عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين أنه ليس في مس الذكر حديث صحيح، مع أنهم يتلون حديث مالك، رضي الله عنه، عن بسرة إلا إن مالوا إلى طريق المعنى وقالوا بقول أبي حنيفة بأن قول بسرة، وهي امرأة في مثل هذه النازلة التي تتعلق بالرجال ولا يرويها أحد سواها بعيد، وهذا قول ضعيف لأن الله تعالى لم يرد أن يجري السنة مجرى القرآن حتى يتولى حفظها كما تولى حفظه، وإنما أراد تعالى أن يكون القرآن محفوظاً نصاً معلوماً قطعاً وأن تكون السنة يلتقطها الرواة التقاطاً ويؤخذ من كل أحد ما سمع منه حتى من النساء والرجال ولذلك قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾ [الأحزاب: 34] الآية، فما اجتمع من السنة اجتمع وما خفي منها في وقت سيظهر في وقت آخر، بل كان كثير من الصحابة يقبضون أنفسهم عن ذكرها فلا تستبعدوا بصركم الله تعالى والحالة هذه أن تضبط امرأة ما يفوت رجلاً وأن يذكر امرؤ ما نسي آخر"[64].

4. 8. تفنيد اعتراضات المخالفين وإبطال أدلتهم:

ومن تجليات أثر النقد لدى ابن العربي اعتراضه على المخالفين ونقد أدلتهم وإبطالها بالحجة والبرهان، وهذا فيه نصرة للمذهب وخدمة له، ومن أمثلة ذلك اعتراضه على حديث سيق للدلالة على كون السجدة تعد ركعة قائلا: "فإن قيل فقد روى البخاري أن النبي، - صلى الله عليه وسلم -، قال: (مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنَ الصلاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ)، أجيب عنه بثلاثة أجوبة: أحدها: أنّا نقول للمخالفين لنا: أنتم قد تركتم هذا الحديث؛ فإنكم قلتم إنه لو أدرك، بعد سلام الإمام، مقدار تكبيرة الإحرام لكان مدركاً للصلاة، فإن قيل إنما فعلنا ذلك لأنه لم يرد السجدة بعينها وإنما أراد ركناً من أركان الصلاة والتكبير ركن، قلنا هذا

حجة عليكم؛ لأن السجود ليس بركن في نفسه وإنما هو ركن على معنى التبعية للركوع إجماعاً، فكيف ألحقتم ركناً مستقلًا بنفسه وهو تكبيرة الإحرام بركن تابع لغيره وهو السجود. الثاني: أنّا نقول قد اتفقنا على ترك هذا الحديث بإجماعنا أن من أدرك السجدة لا يعتد بالركعة. الثالث: أن المراد بالسجود هاهنا الركوع لأنه أخوه جواراً في الركن ومعنى في الخضوع. والدليل القاطع على ذلك تمام الحديث في الصحيح قال: (مَنْ أدرَكَ سَجْدَةً مِنَ الصَّلَاةَ فَقَدْ أدْرَكَ الصَّلَاةَ، والسَّجْدَةُ هِيَ الرَّكْعَةُ) فإن كان من قول النبي، - صلى الله عليه وسلم -، وهو الظاهر، فلا كلام، وإن كان من قول الراوي فتفسيره، وقد سمع الحديث، أولى من تفسير غيره"[65].

5. المبحث الثالث: روافد النقد الفقهي عند ابن العربي

تبين من المبحثين السابقين أن ابن العربي كان يتمتع بحس تقويمي وملكة نقدية وقوة تحقيقية، تتسم بالحدة أحيانا، مما يجعل الباحث يتساءل: كيف تولدت هذه العقلية الفقهية النقدية؟

من خلال التأمل في سيرة ابن العربي العلمية خصوصا ما كتبه عن نفسه في كتابيْه العواصم وقانون التأويل، يمكن استخلاص أهم الروافد التي كونت عقليته النقدية، وهي كالآتي:

5.1. الرافد السياسي:

المتتبع لسيرة ابن العربي والأحوال السياسية التي سادت عصره نلمس مجموعة من الجوانب التي أثرت في تكوين شخصيته النقدية، وعلى رأسها واقعة عزل أبيه من منصب الوزارة في إشبيلية، بذهاب ملك بني العباد ودخول المرابطين إليها؛ حيث يصف ابن العربي أثر هذه الواقعة على نفسيته قائلا: "كنت مع تفاقم الخَطْب، وتعاظم الأمر الواردين عليَّ، نِعْمَة سابغة، ونَعْمَة بالغة، أتسلّى بما كان في طَيَّتي من الرحلة، فترى كل من فقد نعمة يبتئس، وإذَا نَظَرْتَ إليَّ وَجَدْتَنِي أتَأنَّس، فخرجنا مكرمين، أو قل مكرهين، آمنين وإن شئت خائفين، وفررت منكم لما خفتكم"[66].

ومن ذلك أيضا ما وقع له رحمه الله بعد أن نال مكانة كبيرة في دولة المرابطين، وتقلد منصب المشورة، ثم القضاء، حيث إن شدته على الفسقة والأشرار جعلتهم بإيعاز من الحساد يثورن عليه ويحرقون بيته، فانصرف أو صرف عن القضاء فانتقل إلى قرطبة واهتم بالعلم والتأليف[67].

فمثل هذه الأحداث لا شك أنها أثرت في نفسية ابن العربي وشخصيته النقدية، فتولدت شخصيته العلمية النقدية من رحم المعاناة والتعرض للظلم.

5.2. الرافد الأسري:

تعد الأسرة أولى وسائل تكوين ثقافة الطفل وبناء شخصيته، فهي ملجأ التربية والتوجيه والتعليم الأول، والملاحظ في سيرة ابن العربي يجد أنه نشأ في أسرة ذائعة الصيت قرنت بين التمكن في العلم والوزارة لبني العباد، ومن مظاهر أثر أسرته في تكوين شخصيته العلمية، صحبةُ أبيه له في الخروج للرحلة في طلب العلم وبقاؤه معه عند مكان الطلب، بالرغم من رغبته في أداء مناسب الحج، فبقي معه ببيت المقدس ودمشق وبغداد، يقول رحمه الله عن هذه الرحلة: "فقلت لأبي رحمة الله عليه: إنْ كانت لك نية في الحج،

فامض لعزمك، فإني لست برائم عن هذه البلدة حتى أعلمَ علمَ من فيها، وأجعل ذلك دستوراً للعلم وسلماً إلى مراقيها، فساعدني حين رأى جِدَّي، وكانت صُحبته لي من أعظم أسباب جِدِّي"[68].

3.5. تبجيل البيئة الأندلسية للعلوم العقلية المساعدة على النقد والجدل:

من الأسباب التي دفعت ابن العربي إلى التكوين في علوم الجدل والأصول وعلم الكلام والمناظرة تبجيل أهل عصره لتلك العلوم والكتب التي أتى بها الباجي من المشرق، مما جعل ابن العربي يغبطه، ويقرر الرحلة للنهل مما نهل منه الباجي، وهو ما أخبر به رحمه الله قائلا: "فسمعت جميعهم يقولون: هذه كتب عظيمة، وعلوم جليلة، جلبها الباجيّ من المشرق، فصدعت هذه الكلمة كبدي، وقرعت خلدي، وجعلوا يوردون في ذكره ويصدرون، ويحكون أن فقهاء بلادنا لا يفهمون عنه ولا يعقلون، وناهيك من أمة يجلب إليها هذا القدر الطفيف، فلا يكون منهم أحد يضاف إليه، إلَاّ بصفة العاجز الضعيف، ونذرت في نفسي طية، لئن ملكت أمري لأهاجرن إلى هذه المقامات"[69].

4.5. كثرة رحلاته العلمية حرصا على طلب العلم:

لرحلة ابن العربي إلى المشرق طلبا للعلم أثر كبير في تكوين عقليته النقدية وفتحها له آفاق جديدة لم تكن في متناوله لو بقي في الأندلس...، وهو ما صرح به رحمه الله - بعد حضوره مناظرة في مدرسة الشافعية ببيت المقدس -: "وحين صليت بالمسجد الأقصى فاتحة دخولي له، عَمَدْتُ إلى مدرسة الشافعية بباب الأسْبَاطِ، فألفيت بها جماعة من علمائهم يوم اجتماعهم للمناظرة عند شيخهم القاضي الرشيد يحيى...، وهم يتناظرون على عادتهم...، فلم أفهم من كلامه حرفاً، ولا تحققت منه نكراً ولا عرفاً، وأقمت حتى انتهى المجلس، فكررت راجعاً إلى منزلي وقد تَأَوَّبَنِي حرصي القديم، وغلبني على جدي في التحصيل والتعليم"[70].

فتبين الأثر الكبير لهذه الرحلة في تكوين عقلية ابن العربي النقدية نظرا للعلوم التي جلبها وتمكن منها، والتي ساعدته على عملية النقد الفقهي العالي، ومنها علم المناظرة وأصول الفقه وعلم الكلام ومسائل الخلاف، وهو ما أخبر به عن نفسه قائلا: "ولم نزل على تلك السجية، حتى اطلعت -بفضل الله- على أغراض العلوم الثلاثة: علم الكلام وأصول الفقه ومسائل الخلاف التي هي عمدة الدين والطريق المَهيع إلى التدرب في معرفة أحكام المكلفين، الحاوية للمسألة والدليل، والجامعة للتفريع والتعليل"[71].

5.5. حرصه على الأخذ والاستفادة من كل الشيوخ على اختلاف مذاهبهم:

لا شك أن البيئة المشرقية التي رحل إلى ابن العربي كانت تعج بمذاهب مختلفة في الفقه والكلام والعقيدة، مما جعل ابن العربي يحرص على الاستفادة من كل هؤلاء الشيوخ؛ حيث استفاد منهم جميعا، كما يحكي ذلك خلال رحلته قائلا: "وما كنت أسمع بأحد يشار إليه بالأصابع أو تُثْنى عليه الخناصر، أو تُصِيخُ إلى ذكره الآذان، أو ترفع إلى منظرته الأحداق، إلَاّ رحلت إليه قصياً، أو دخلت إليه قرياً"[72].

ومن أمثلة استفادته من أنواع فقهاء المالكية سواء ممن ينتمون للمدرسة القيروانية أو العراقية، دراسته المدونة خلال رحلته بالطريقة القيروانية التي تجنح إلى التخريج وإيراد وجوه الاحتمالات والتنظير

والتمثيل، والطريقة العراقية التي تنحو نحو المناظرة والاستدلال واستخراج العلل والبحث عن أصول الأدلة[73]، وهو ما أخبر به رحمه الله قائلا: "وقرأنا (المدونة) بالطريقتين القيروانية في التنظير والتمثيل، والعراقية على ما تقدم من معرفة الدليل"[74].

كما حرص على الاستفادة من مدراس فقهية أخرى، وخاصة الشافعية والحنفية، فكان يحرص على مجالستهم والاستفادة منهم؛ إذ يقول "فوردت البيت المقدس، طهره الله، فألفيت فيه ثماني وعشرين حلقة، ومدرستين، إحداهما للشافعية بباب الأسباط، والأخرى للحنفية، بإزاء قمامة تعرف بمدرسة أبى عقبة، وكان فيه من رؤوس العلماء، ورؤوس المبتدعة، على اختلاف طبقاتهم، كثير، ومن أحبار اليهود، والنصارى، والسمرة جمل، لا تحصى، فأوفيت على المقصد، من طريقه، ووعيت العلم بتحقيقه"[75].

والناظر في قائمة شيوخه يجدهم تنوعت مذاهبهم، منهم مثلا: أبو بكر الطرطوشي المالكي (ت520هـ)، أبو حامد الغزالي الشافعي(ت505هـ)، وأبو بكر الشاشي الشافعي (ت 507هـ)، وأبو طاهر أحمد بن علي البغدادي الضرير الحنفي (ت496هـ) مقرئ العراق، وأبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين السراج الحنبلي (ت 500هـ)، ووالده أبو محمد عبد الله المعافري الإشبيلي (ت493هـ) الذي كان من كبار أصحاب ابن حزم الظاهري[76].

5.6. اهتمام أبو بكر بن العربي بعلم الخلاف والمناظرة والجدل:

نتيجة للبيئة العلمية في الأندلس والمناطق التي رحل إليها ابن العربي اعتنى رحمه الله بشأن المناظرة والجدل منذ بدء تعلمه، وهو ما أخبر به قائلا: "وأنا بغرارة الشباب أجمع من هذه الجُمَلِ ما يَجْمُلُ وما لا يجمل، والقَدَرُ يخبؤها عندي للانتفاع بها في الرد على الملحدين، والتمهيد لأصول الدين"[77].

ثم بعد أن سنحت له الفرصة للرحلة نحو المشرق حمل نفسه على حضور المناظرات وتعلم أصولها وتوظيفها في مناظرة الخصوم، فناظر الشيعة والقدرية بمصر، وحضر كثيرا منها للشافعية والحنفية وغيرهم وناظرهم ببيت المقدس؛ إذ يقول رحمه الله: "ونظرت إلى كل طائفة تناظر، وناظرتها بحضرة شيخنا أبي بكر الفهري رحمه الله، وغيره من مشيخة أهل السنة"[78].

وكذلك شأنه بعد أن رحل إلى بغداد، خصوصا عند لقائه كبار الفقهاء أمثال الشاشي والغزالي، حيث فاوض الفرق الإسلامية كالشيعة، بل وفاوض الفلاسفة واطلع على مذاهبهم؛ إذ قال عنهم: "وقد فاوضتهم في الأقطار والأمصار بنفسي، حضرت ذلك في مجالس الأيمة والجهابذة بالشام والعراق، فما أثبت الله لهم قدما، ولا رفع لهم قط علما"[79].

ولا شك أن الاهتمام بهذا العلم والتمرس عليه أنتج شخصية نقدية بحتة تنظر في أصول المسائل وأدلتها وتسائل عللها ووجوهها.

5.7. قوة شخصيته:

إن عملية النقد والتقويم والرد والمعارضة خصوصا للأئمة الكبار وجهابذة أهل العلم لا يمكن أن تصدر إلا ممن له شخصية قوية تتمتع بالثقة في النفس وتواصل مع الذات، وعلى رأسهم ابن العربي؛ إذ

الملاحظ لسيرته يعثر على جوانب دالة على شخصيته القوية، من ذلك كثرة رحلاته في سبيل العلم وحضوره لمجالس العلم من كل المذاهب، ومناظرته لكل الخصوم من جميع الملل والنحل، ومن ذلك أيضا قسوته على الفسقة والأشرار لما تولى القضاء، حيث "نفع الله به أهله لصرامته وشدته، ونفوذ أحكامه. وكان له في الظالمين سورة مرهوبة"[80].

6. خاتمة

وختاما فإن البحث في مجمله أماط اللثام عن منهج ابن العربي في النقد الفقهي من خلال كتابه القبس كاشفا عن أسسه وسماته، ثم ناقش أثر هذا المنهج في خدمة المذهب المالكي بالتفصيل، وختم الحديث بالروافد التي أنتجت عقلية ابن العربي النقدية، ليخلص في نهايته إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- تركزت جهود النقد الفقهي لدى ابن العربي في كتابه القبس حول نقد الخلاف العالي، مما جعله يستند في هذا النقد إلى الأصول والأدلة المستمدة من طبيعة هذا النوع من الفقه.

- كشف البحث أن منهج ابن العربي النقدي داخل كتابه القبس تأسس على قواعد وأسس تنوعت إلى أدلة شرعية عقلية ونقلية، وقواعد فقهية وأصولية ونظر مقاصدي وفقه مصلحي.

- تميز منهج النقد لدى ابن العربي من خلال كتابه القبس بمجموعة من السمات والخصائص، أهمها الإنصاف والموضوعية والتزام الحق والتحرر من التعصب والتقليد المذهبي، والجرأة في قول الحق، وإخضاع جميع أقوال الأئمة والفقهاء للنقد، وبناء النقد على قوة الدليل والحجة، والحدة في الرد على المخالف، واعتماد المناظرة والجدل.

- لعقلية ابن العربي النقدية أهمية كبيرة في خدمة المذهب المالكي تجديدا واجتهادا، كنصرته المذهب وإبراز صحة مسائله، وتصحيح رواياته الضعيفة، ونقد أقوال إمامه وردها لمخالفتها الدليل، وإثرائه المذهب بترجيحات واختيارات فقهية واستدلاله لفروع المذهب وربطها بأصولها، مع تفنيده اعتراضات المخالفين وإبطال أدلتهم.

- كشف البحث عن الروافد والدوافع التي كونت عقلية ابن العربي النقدية، بعضها يعود إلى طبيعة شخصيته القوية، وبعضها يعود إلى محيط عصره السياسي والأسري، وبعضها الآخر يعود إلى العلوم التي تحصل عليها والمؤهلات المعرفية التي اكتسبها نتيجة المناخ العلمي الذي توفر لديه بسبب رحلاته.

ومن المقترحات التي يمكن تذييل بها هذا البحث ما يلي:

- ضرورة العناية بجهود علماء الغرب الإسلامي في نقد الفقه المالكي وأثرها في خدمة المذهب.

- تمرين الطلاب والباحثين في العلوم الشرعية على النقد الفقهي المرتكز على الأسس والضوابط التي وضعها الفقهاء والنقاد.

7. لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن أنس. مالك (2005م). *موسوعة شروح الموطأ للإمام مالك بن أنس*. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مركز هجر للبحوث والدراسات العربية الإسلامية، ط1.
- ابن العربي، أبو بكر. (1986م). *قانون التأويل*. دراسة وتحقيق: محمّد السّليماني. جَدّة: دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة/ بيروت: مؤسَسَة عُلوم القرآن، ط1.
- ابن العربي، أبو بكر. (1992م). *القبس في شرح موطأ مالك بن أنس*. تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم. بيوت: دار الغرب الإسلامي، ط1.
- ابن العربي، أبو بكر. (2003م). *أحكام القرآن*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط3.
- ابن العربي، أبو بكر. (2017م). *المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك*. تحقيق: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني. بيروت: دَار الغَرب الإسلامي، ط1.
- ابن العربي، أبو بكر. (د.ت). *العواصم من القواصم*. تحقيق: عمار طالبي. مصر: مكتبة دار التراث.
- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف. (1955م). *الصلة في تاريخ أئمة الأندلس*. تحقيق: عزت العطار الحسيني. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1
- ابن خير الدين الإشبيلي، محمد. (2009م). *فهرسة ابن خير الإشبيلي*. تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد. تونس: دار الغرب الإسلامي، ط 1.
- ابن فارس، أحمد. (1979م). *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، دمشق: دار الفكر، ط (بدون).
- ابن فرحون، إبراهيم. (د. ت). *الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب*. تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة: دار التراث.
- ابن منظور، الأنصاري. (1414هـ). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، ط 3.
- الأنصاري، فريد. (1997م). *أبجديات البحث في العلوم الشرعية*. المغرب: دار الفرقان، ط1.
- الباجي، أبو الوليد. (2003م). *الحدود في الأصول*. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- البنداق، محمد صالح. (1979م). *الجواهر المختارة من تراث العرب*. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط1.
- سلطاني، عبد القادر. (2018م). *مظاهر التجديد الفقهي عند القاضي أبي بكر ابن العربي*، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية. جامعة وهران1 أحمد بن بلة.
- صرموم، رابح. (2015م). *منهج النقد في الفقه الإسلامي المذهب المالكي أنموذجا*، دراسة تحليلية. (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1.
- عشاق، عبد الحميد. (2015م). *منهج الخلاف والنقد الفقهي عند الإمام المازري*. الإمارات: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط 1.
- لخضر بن ناصر، محمد. (2010م). *المنهج الاستدلالي عبد أبي بكر بن العربي من خلال كتابه القبس*. (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- النجيري، محمود. (2008م). *الاختيار الفقهي وإشكالية تجديد الفقه الإسلامي*. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1.

8. الحواشي والإحالات

[1] ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ، مادة (نقد) 3/ 425؛ أحمد بن فارس الرازي معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط (بدون)، 1399هـ - 1979م، مادة (نقد)، لابن فارس 5/ 467.

[2] أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري ط1، دار الفرقان، المغرب، 1417هـ — 1997م، ص98.

[3] عبد الحميد عشاق، منهج الخلاف والنقد الفقهي عند الإمام المازري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، ط 1، 1426هـ - 2015م، ص9.

[4] صرموم رابح منهج النقد في الفقه الإسلامي، المذهب المالكي أنموذجا، دراسة تحليلية، (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2015م)، ص 103.

[5] أبو بكر بن العربي، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992م، ص299.

[6] أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ/ 2003م، 1/ 580.

[7] أبو بكر بن العربي، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، تحقيق: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، دَار الغَرب الإسلامي، ط1، 1428هـ/ 2017م، 1/331.

[8] إبراهيم ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، 2/ 254.

[9] ابن العربي، المسالك، 1/331.

[10] محمد عبد الله ولد كريم، مقدمة كتاب القبس، ص66.

[11] ابن أنس، مالك، موسوعة شروح الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مركز هجر للبحوث والدراسات العربية الإسلامية، ط1، 1426هـ/ 2005م، 1/ 148.

[12] محمد ولد كريم، مقدمة كتاب القبس، ص70.

[13] ابن العربي، المسالك، 1/266.

[14] ابن العربي، القبس، ص121- 122.

[15] نفسه، ص178.

[16] نفسه، ص203.

[17] نفسه، ص976 -977.

[18] نفسه، ص147.

[19] نفسه، ص485.

[20] نفسه، ص161- 162.

[21] نفسه، ص76.

[22] نفسه، ص271.

[23] نفسه، ص142.

[24] نفسه، ص449.

[25] نفسه، ص 353، 560، 772، 989

[26] نفسه، ص559 -560.

[27] نفسه، ص128.

[28] نفسه، ص737

[29] محمد مهدي لخضر بن ناصر، المنهج الاستدلالي عبد أبي بكر بن العربي من خلال كتابه القبس، (رسالة ماجستير، نوقشت بكلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2010)، ص94.

[30] ابن العربي، القبس، ص1027.

[31] نفسه، ص1019 – 1020.

[32] نفسه، ص737.

[33] نفسه، ص169.

[34] نفسه، ص145 – 113.

[35] نفسه، ص221، 782، 877.

[36] نفسه، ص437.

[37] نفسه، ص515 – 516، 426؛ 1127.

[38] نفسه، ص859 –941.

[39] نفسه، ص737.

[40] نفسه، ص78 –1077.

[41] نفسه، ص78 –1077.

[42] نفسه، ص92.

[43] نفسه، ص891.

[44] نفسه، ص268.

[45] نفسه، ص125.

[46] نفسه، ص488.

[47] نفسه، ص301.

[48] نفسه، ص164.

[49] أبو الوليد الباجي، الحدود في الأصول، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م، ص79.

[50] ابن العربي، القبس، ص123.

[51] نفسه، ص372 – 373.

[52] محمود النجيري، الاختيار الفقهي وإشكالية تجديد الفقه الإسلامي، روافد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 2008م، ص20.

[53] نفسه، ص85.

[54] نفسه، ص36.

[55] عبد القادر سلطاني، مظاهر التجديد الفقهي عند القاضي أبي بكر ابن العربي، (رسالة دكتوراه نوقشت بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، سنة 2018م، ص115.

[56] ابن العربي، القبس، ص378.

[57] نفسه، ص92، 164، 278.

[58] نفسه، ص86.

[59] نفسه، ص628.

[60] نفسه، ص686، 976.
[61] نفسه، ص499.
[62] نفسه، ص247.
[63] نفسه، ص172– 173.
[64] نفسه، ص164– 165.
[65] نفسه، ص93.
[66] أبو بكر بن العربي المعافري، قانون التأويل، دراسة وتحقيق: محمّد السّليماني، دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة، جَدّة، مؤسَسَة عُلوم القرآن، بيروت، ط1، 1406هـ/ 1986م، ص422.
[67] محمد صالح البنداق، الجواهر المختارة من تراث العرب، ط1، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1399هـ/ 1979م، ص55 –56.
[68] ابن العربي، قانون التأويل، ص437.
[69] نفسه، ص421.
[70] نفسه، ص433 — 434.
[71] نفسه، ص438.
[72] نفسه، ص457.
[73] سلطاني، مظاهر التجديد الفقهي عند القاضي أبي بكر ابن العربي، ص46.
[74] نفسه، ص438.
[75] أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، تحقيق: عمار طالبي، مكتبة دار التراث، مصر، ص45.
[76] ابن فرحون، الديباج المذهب، 2/ 252– 253؛ ابن العربي، قانون التأويل، 449 وما بعدها، ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 2009م، ص319 وما بعدها.
[77] ابن العربي، قانون التأويل، ص419.
[78] ابن العربي، العواصم من القواصم، ص45.
[79] نفسه، ص107.
[80] أبو القاسم خلف بن بن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط1، 1374هـ/ 1955م، ص559.